

* نضال بيطاري

الفلسطينيون في سورية بين الثورة والقلق

يتتبع هذا التقرير أوضاعاً يمر بها الفلسطينيون في سورية منذ بدء الثورة السورية قبل أكثر من عام، ويظهر المواقف الفلسطينية المتنوعة وسط غياب تمثيل فلسطيني جامع. ويرصد الكاتب تعقيدات وأسئلة صعبة يمر بها فلسطينيو سورية، في وقت يفقدون الحماية الإنسانية من جانب المؤسسات المعنية بهم.

خضع اللاجئون الفلسطينيون منذ بداية لجوئهم لمعايير قانونية في أماكن اللجوء، إلا إن هذه المعايير لم تكن المحدد الاجتماعي الوحيد لهم كجماعات متميزة من المجتمع المضيف، إذ تكتل الفلسطينيون في وحدات اجتماعية محددة بأطر جغرافية وقيمية أطلق عليها اسم مخيمات اللاجئين، حيث شكّل المخيم بالنسبة إلى اللاجئين الحاضن الاجتماعي لهم كوحدات متجانسة داخلياً. ولذلك فإن المخيم كوحدة اجتماعية فلسطينية شكّل التمايز الاجتماعي من المجتمع المحيط، بينما حددت قوانين الدولة المضيفة معايير الاندماج الفلسطيني فيه. وبما أن هذه القوانين لم تتعامل مع اللاجئين الفلسطينيين كمواطنين كاملين المواطنة في الدولة المضيفة، فإن المعايير المنبثقة منها أدت إلى اندماج الفلسطينيين بشكل جزئي في هذه المجتمعات، الأمر الذي جعل الميزة الأبرز لجماعات اللاجئين هي الاندماج الجزئي والتمايز من المحيط الاجتماعي العام في كل دولة من الدول المضيفة لهم¹.

وبحكم اختلاف هذه القوانين الناظمة من دولة مضيفة إلى أخرى، فقد تولدت محددات متباينة للحراك الاجتماعي والاجتماعي - السياسي للفلسطينيين، وازداد هذا التمايز بين اللاجئين في دول متعددة، مع تراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل النظام السياسي الفلسطيني، والتي استطاعت بما ولّده من قيم وطنية اجتماعية عند نشأتها أن تجعل من التباينات في الوضع الاقتصادي - الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة تبايناً ثانوياً أمام التفاف الفلسطينيين عامة حول قيم المنظمة ومبادئها. غير أن تراجع دور منظمة التحرير مع بروز السلطة الفلسطينية، أدى إلى خفوت هذا الشعور بالوحدة القومية الفلسطينية، فازداد التمايز بين الفلسطينيين باختلاف أماكن وجودهم وفقاً للقوانين الناظمة لهذا الوجود في كل دولة مضيفة، وبرزت هذه القوانين كمحدد أبرز في إعادة تشكيل وصوغ أنماط الحراك الاجتماعي

* صحافي وباحث فلسطيني.

والاقتصادي والسياسي للفلسطينيين عامة، واللاجئين منهم خاصة.

خلفية عن اللاجئين الفلسطينيين في سورية

يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في سورية وفقاً لتقديرات الأونروا نحو ٤٩٦,٠٠٠ لاجئ فلسطيني^٢ يتمتعون بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية نفسها التي يتمتع بها المواطنون السوريون، والممنوحة لهم بموجب القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٦. وقد تضمنت هذه الحقوق حقهم في العمل في جميع الميادين مع احتفاظهم بهويتهم الفلسطينية. وكان من أهم القوانين والقرارات التي صدرت في سورية، والتي ساعدت في تنظيم شؤون اللاجئين الفلسطينيين، وتأمين مختلف حاجاتهم المدنية والقانونية، القانون رقم ٤٥٠ الصادر في ٢٥ كانون الثاني / يناير ١٩٤٩، والذي أقر إحداث مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب التي ترتبط بدورها بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية. وكان من مهمات هذه المؤسسة، بصورة رئيسية، وبعيداً عن الأهداف التي تشكلت من أجلها، تنظيم سجلات بأسماء اللاجئين الفلسطينيين، وأحوالهم الشخصية، والأعمال أو المهن التي يمارسونها.^٣

وتحتضن سورية العديد من القوى السياسية الفلسطينية منذ انطلاق الثورة الفلسطينية حتى اليوم، على الرغم من أن هذا الوجود تعرض في بعض المحطات لإشكالات متعددة أبرزها وجود حركة "فتح"، إذ أغلقت مكاتب الحركة في دمشق بعد انشقاق الحركة في لبنان في سنة ١٩٨٣ حين وقفت سورية رسمياً إلى جانب المنشقين عن حركة "فتح"، أي إلى جانب الذين أسسوا حركة "فتح الانتفاضة".

وتعتبر الجبهة الشعبية - القيادة العامة والصاعقة، أكثر الفصائل الفلسطينية ولاء للنظام السوري، وتتمتع بامتيازات عديدة تفوق امتيازات بقية الفصائل الموجودة في سورية. وكانت حركة "حماس" إلى وقت قريب تتمتع برعاية جيدة من النظام السوري الحالي، إلى حين خروجها من سورية في أواخر أيار / مايو ٢٠١١.

اللاجئون الفلسطينيون في ظل الثورة السورية

حاول اللاجئون الفلسطينيون منذ بدء الثورة السورية البقاء على الحياد على الرغم من صعوبة هذا الأمر، وذلك لعدة أسباب أولها الوضع الاجتماعي الفلسطيني في السياق السوري الذي يُعتبر فيه الاندماج بين المجتمعين الفلسطيني والسوري كبيراً. فوفقاً للمحددات الاقتصادية والسياسية للمجتمع الفلسطيني في سورية، حصل الفلسطينيون على صفة "بحكم المواطن" التي تعني حصول الفلسطيني على جميع حقوق المواطنة عدا الترشح والانتخاب، والمقصود بذلك أن طبيعة الحياة التي يعيشها الفلسطينيون في سورية هي انعكاس للوضع الاجتماعي السوري بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويزيد في شدة هذا الاندماج كون مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مختلطة في معظمها، أي يقطنها مواطنون سوريون من معظم الفئات والطوائف السورية، الأمر الذي يجعل عملية التبادل القيمي سهلة ومؤثرة في كلا الجانبين، كما أنه يزيد في قوة الترابط الاجتماعي بين كلا المجتمعين السوري والفلسطيني. ويتصل بهذا البعد الاجتماعي بعد مكاني، فعلى سبيل المثال، يقع مخيم اليرموك، أكبر مخيم فلسطيني في سورية، تماماً بين أحياء القدم والتضامن والحجر الأسود والميدان في دمشق، وهي جميعها بؤر احتجاجية ساخنة، وبالتالي أماكن توتر أمني، كما أن مخيم العائدين في حمص ملاصق لحَيّ بابا عمرو.

أما العامل السياسي فيمكن تقسيمه إلى مستويين يتعلق الأول منهما بتوزيع القوى السياسية الفلسطينية

في سورية حيث تُعتبر كل من منظمتي الصاعقة والجبهة الشعبية - القيادة العامة من أقوى الفصائل الفلسطينية، وذلك بسبب التقارب الكبير بينهما وبين النظام السوري، فضلاً عن التوجهات السياسية السورية فيما يخص علاقاتها بالفصائل الفلسطينية، والتي منعت وجود مكاتب لبعض هذه الفصائل. وبالتالي، فإن مجال العمل الفصائلي محصور بتلك الفصائل التي يسمح لها النظام بالوجود على أراضيها بما يتوافق ورؤاه السياسية، والتي لم تخلُ عبر تاريخها من اضطرابات بين بعض الفصائل والنظام السوري، على غرار ما حدث في ثمانينيات القرن المنصرم بين حركة "فتح" والنظام في سورية.

أمّا المستوى الثاني فيتعلق بالوضع الذاتي الفلسطيني الذي تظهر فيه منظمة التحرير عاجزة عن مواكبة الحاجات السياسية للشعب الفلسطيني، وبالتالي غياب الممثل الشرعي والوحيد عن أن يكون محدداً سياسياً للوجود الفلسطيني في سورية. ولذا، فإن هذا الوجود يظل محكوماً بالتوجهات السياسية للنظام والحراك السياسي في المجتمع السوري، بعد خروج المنظمة كمحدد أهم في إنتاج الحياة السياسية الفلسطينية للاجئين عامة.

وفيما يتعلق بالعامل الجغرافي، فإن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وإن كانت محددة بمكان معين، إلا أن حدودها وهمية، إذ لا يمكن التمييز بين المخيم والأماكن المحيطة به، ولذلك فإن عملية التواصل مع المحيط تكون طبيعية بحكم هذه الجغرافيا، ويسهل تأثر المخيمات بما يدور في المحيط من حركات سياسية واقتصادية واجتماعية.

موقف الفصائل الفلسطينية من الثورة السورية

منذ بدء الأزمة في سورية انقسم موقف الفصائل الفلسطينية بين مؤيد بشكل واضح للنظام السوري، كالجبهة الشعبية - القيادة العامة، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (في سورية)، والصاعقة، بينما لم تصدر مواقف واضحة من بقية الفصائل وعلى رأسها حركتنا "فتح" و"حماس"، وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد أعلن في مقابلة متلفزة التزام الحياد في الأزمة الدائرة في سورية، وأن الفلسطينيين ضيوف في هذه البلد.^٤

واتخذ التأييد للنظام في سورية من طرف بعض الفصائل الفلسطينية أشكالاً متعددة أبرزها السعي لدعم النظام من خلال الشارع الفلسطيني، إذ اعتقدت هذه الفصائل أن الفلسطينيين يقفون بمجملهم إلى جانب النظام لأنه لم يصدر عن الشارع أي موقف يبيّن اتجاهاته العامة من الثورة، إلى أن حدثت نقلة نوعية في تفصيلات العلاقة بين الشارع الفلسطيني والثورة السورية في ٦ حزيران / يونيو ٢٠١١، وهو اليوم الذي تحول فيه تشييع شهداء مسيرة العودة الثانية في ذكرى النكسة إلى تظاهرة مناهضة للنظام السوري وللصائل الفلسطينية عامة، وخصوصاً لتلك المؤيدة للنظام السوري بشكل خاص، بينما أطلقت الجبهة الشعبية - القيادة العامة النار على المتظاهرين السلميين بعدما توجهوا إلى مقر هذا التنظيم في الخالصة في مخيم اليرموك بدمشق، فقتلت عدداً منهم وجرحت العشرات.^٥

ففي ذلك اليوم عبّر الفلسطينيون وفي عدة مخيمات عن رفضهم لأن يكونوا أداة لإخماد الثورة السورية، وأن يكون بعض الفصائل المؤيدة للنظام ممثلاً للفلسطينيين في سورية عامة.

وكان موقف الجبهة الشعبية - القيادة العامة في ذلك اليوم العامل الأبرز في شق الصف الفلسطيني في سورية الذي يعاني أصلاً تبعات الانقسام بين حركتي "فتح" و"حماس"، بمعنى أن هذه الحادثة عمّقت الانقسام العمودي في الشارع الفلسطيني، وظهرت علائم ومؤشرات هذا الشرخ في الأحداث اللاحقة التي شهدتها مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية عامة.

ومن جهة أخرى، لم تتقدم منظمة التحرير الفلسطينية بما من شأنه تطوير زج المخيمات واللاجئين الفلسطينيين في الأزمة السورية، كما لم تتخذ الفصائل الفلسطينية المحايدة كالجبهة الديمقراطية وحركة الجهاد الإسلامي موقفاً تتحمل فيه المسؤولية عن المخيمات وحماية اللاجئين الفلسطينيين فيها. علاوة على ذلك، لم تتخذ "حماس" في بدء الأزمة موقفاً واضحاً من الثورة السورية إلى أن أعلن نائب رئيس المكتب السياسي للحركة موسى أبو مرزوق رفض "حماس" للحل الأممي في سورية، واحترام الحركة لإرادة الشعب السوري، ونقل مكاتب الحركة من دمشق إلى الدوحة،^٦ علماً بأن ثمة تباينات هنا وهناك في تصريحات مسؤولي "حماس".

وبعد حادثة الخالصة، جاء اقتحام الجيش السوري وقصفه لمخيم الرمل الجنوبي في اللاذقية، كي يشكلا سبباً بارزاً في تشكيل حراك فلسطيني في الشارع السوري، وليظهرا الانقسام الذي يشهده الشارع الفلسطيني، ويبيننا بشكل جلي أطراف الانقسام.

ففي أواسط آب / أغسطس، وبعد ورود أنباء اقتحام مخيم الرمل، خرجت تظاهرة من جامع عبد القادر الحسيني في مخيم اليرموك، ضمت مئات من الشبان الفلسطينيين الذين هتفوا لمخيم الرمل ولوحدة الدم الفلسطيني والسوري،^٧ وكانت هذه أول تظاهرة تعبر بشكل جلي عن تأييد شعبي للثورة السورية ضد النظام. وفي إثر هذه التظاهرة أصبح الفرز داخل المخيمات الفلسطينية جلياً وواضحاً، فالموقف الشعبي ميال إلى تأييد الثورة، وخصوصاً لدى فئة الشباب، أما الفصائل الفلسطينية فمنها مؤيد للنظام في سورية بشدة، بل يود القيام بدور لدعم النظام، وأخرى التزمت الصمت إزاء الأحداث، بينما لم يصدر عن منظمة التحرير الفلسطينية سوى بيان تلاه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عبد ربه لوسائل الإعلام إذ قال معلقاً على قصف مخيم الرمل: "هذه جريمة ضد الإنسانية ونحن في ذات الوقت نشاطر الشعب السوري ذات الأهداف.. ذات الرغبة في الوصول إلى الكرامة والحرية" ("رويترز"، ١٦/٨/٢٠١١)، وذلك في وقت لم تشهد سورية حراكاً دبلوماسياً فلسطينياً حقيقياً فيما يتعلق بحال اللاجئين الفلسطينيين.

مواقف شبابية فلسطينية متنوعة

عقب أحداث مسيرة العودة الأولى، شهدت المخيمات الفلسطينية حراكاً شبابياً ملحوظاً ظهر أثره بشكل واضح في قرارات الفصائل الفلسطينية تحديداً بعد أحداث مسيرة العودة الثانية، إذ تشكلت مجموعات شبابية من ناشطين شبان في المخيمات الفلسطينية، تمحورت معظم لقاءاتها حول نقطتين: الأولى، موقف الشارع الفلسطيني من الثورة السورية؛ الثانية، دور منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل عامة في حماية المخيمات ومنع انزلاقها إلى مربع العنف مع النظام في سورية أو ضده.

وتنوعت أفكار الشبان الفلسطينيين الداعمة للثورة في مجمل الاجتماعات التي أجروها، والتي يمكن إجمالها في نقطتين:

- الأولى، الانخراط بشكل كامل في الثورة إلى جانب الشعب السوري.
- الثانية، أن يكون الانخراط قراراً فردياً، وأن تؤدي المخيمات دوراً إنسانياً إغاثياً تجاه الشعب السوري. فيما يتعلق بالانخراط الجماعي والمباشر والمنظم، فإن أصحاب وجهة النظر هذه جادلوا في أن الشعب السوري يستحق أن يقف الفلسطينيون إلى جانبه، لأنه استضاف عدداً كبيراً من اللاجئين الفلسطينيين في إثر النكبة، وأن الشعب الفلسطيني، مثله مثل الشعب السوري، عانى جزاء ديكتاتورية هذا النظام ومحاولاته المستمرة لمصادرة القرار الوطني الفلسطيني المستقل، وأن هذا النظام أدى دوراً في تعميق الانقسام الفلسطيني بين "فتح" و"حماس" بتقوية طرف ضد آخر، وأن إسقاط النظام السوري هو في مصلحة الفلسطينيين كما هو

في مصلحة السوريين، عدا طبعاً قضية السوريين أنفسهم. أما أصحاب وجهة النظر التي تفضل المشاركة الفردية من دون أن يكون الانخراط جماعياً، فاستذكروا تجارب الفلسطينيين في كل من الأردن ولبنان والعراق وليبيا والكويت، وخشوا من أنه نتيجة الوضع الذاتي الفلسطيني المتمثل في غياب منظمة التحرير وعدم فاعلية دورها في حماية اللاجئين الفلسطينيين، وفي ظل الانقسام بين الفصائل الفلسطينية، فإن الفوضى ستعم الشارع الفلسطيني، وقد يكون ضحية جانبية لا يطالب أحد بحقوقها. ولذلك تبنت هذه الفئة وجهة النظر التي تنادي بأن تقوم المخيمات بدور إغاثي إنساني داعم للثورة السورية، وخصوصاً في المناطق المحاصرة، على غرار ما آلت إليه مخيمات درعا وحمص واللاذقية.^٨

ففي مخيم درعا سقط أول شهيد فلسطيني في الثورة السورية في أثناء محاولته إسعاف مصابين جرّاء اقتحام الجيش السوري للمدينة في ٢٣ آذار / مارس ٢٠١١، أي بعد أيام قليلة من اندلاع الثورة السورية في درعا، وتعرّض مخيم درعا كغيره من مناطق المدينة لحمات مدهامة واعتقال، كما أن مخيم حمص القريب من حي بابا عمرو، شهد حملات مدهامة واعتقال طالعت العديد من أبنائه، وجرى قصفه أكثر من مرة، ووقع فيه العديد من الضحايا.

أما مخيم الرمل، فقد اقتحمه الجيش السوري وهجر نحو ٥٠٠٠ شخص من أهله، واستشهد عدد منهم.^٩ وتم اعتقال ما يقارب ١٠٠ فلسطيني، واستشهد ٧٠ آخرون تقريباً، وهذه الأعداد بحسب ناشطين فلسطينيين يقومون بعملية التوثيق هي أعداد أولية لما استطاعوا أن يحصوه، ذلك بأن عملية التوثيق صعبة جداً نظراً إلى صعوبة التواصل بين المخيمات التي تعاني ما يعانیه المحيط جرّاء قطع لوسائل الاتصال كافة.^{١٠} ومن جانب آخر وقفت أطراف مستقلة من الشارع الفلسطيني إلى جانب النظام السوري، فبرز على سبيل المثال اسم ياسر قشلق كأحد أبرز المستقلين المؤيدين للنظام السوري، وهو يقود "حركة فلسطين حرة"، والتقى معه في برنامجه السياسي عدد من شباب المخيمات في سورية. ويرى الشباب المؤيدون أن النظام السوري هو نظام ممانع لم يتوان عن دعم حركات المقاومة الفلسطينية، وأن سقوط نظام الأسد في سورية سيؤدي بالضرورة إلى انهيار منظومة المقاومة في المنطقة، وأن ما تتعرض له سورية هو مؤامرة كبيرة سارت وفقاً لجدول زمني مرتب مسبقاً بعد نجاح الثورات العربية في مصر وتونس.^{١١}

توثيق الانتهاكات بحق الفلسطينيين

وفقاً للقوانين الناظمة لوجود الفلسطينيين في سورية، فإن المؤسسات المعنية بوجودهم يقع على عاتقها مسؤولية حمايتهم ورعاية مصالحهم ومخيماتهم، لكن هذه المؤسسات، في رأي أحد أعضاء "تنسيقية مخيم اليرموك"، لم تقم بدورها المفترض.

فالإحصاء صعب، إذ لم يصدر عن المؤسسات المعنية بحقوق اللاجئين الفلسطينيين ما يدل على أنها تقوم بواجبها، ولذلك تطوع شبان وفتيات فلسطينيون لمتابعة شؤون المعتقلين والشهداء الفلسطينيين في الثورة السورية وتوثيق الانتهاكات بحق اللاجئين الفلسطينيين في سورية خلال الثورة.

واستطاع هؤلاء المتطوعون أن يحصوا ما يقارب ١٠١ معتقل فلسطيني في السجون السورية منذ بدء الثورة، ونحو ٦٠ شهيداً (لا يشمل هذا الرقم شهداء مسيرتي العودة وأحداث الخالصة). ويؤكد مسؤول الإحصاء في المجموعة أن هذه الأرقام ليست نهائية، لأنها تمثل العدد الذي استطاعوا الوصول إليه عن طريق إحصاء الأسماء بالمتابعة مع ناشطين في المخيمات الممتدة من درعا جنوباً إلى حلب شمالاً.

ويقول ناشط آخر إن عملية الإحصاء صعبة جداً، إذ إن تناقل الأنباء يتم عبر أهالي المخيمات الذين

نزحوا عن مخيماتهم، أو عن طريق مَنْ يخرج من المخيم وملتقيه مصادفة، ثم تبدأ عملية التأكد من الخبر عبر مجموعة من الاتصالات المتاحة بشكل محدود، وهي عملية تأخذ كثيراً من الوقت والجهد.^{١٢}

وفيما يتعلق بالتعذيب، فقد أكدت إحدى الناشطات في مجموعة توثيق أن اثنين على الأقل من المعتقلين الفلسطينيين خلال الثورة، أعيدا إلى أهليهما جثتين بعد أن قُتلا تحت التعذيب في سجون النظام السوري، وهما خميس الحريري، ٢٩ عاماً، الذي اعتُقل في ٢٥ آب / أغسطس ٢٠١١ في مخيم الرمل في اللاذقية، واستشهد تحت التعذيب في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١، وجرى تبليغ أهله باستشهاده في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١، كما تم إبلاغهم بمكان دفنه، ومثله الشهيد شفيق سعيد العوض المدعو أبو يحيى أحد اللاجئيين الفلسطينيين في مخيم العائدين في حمص، والذي وصل نبأ استشهاده إلى أهله في ١٣ شباط / فبراير ٢٠١٢ في إثر التعذيب في معتقل أحد الأجهزة الأمنية السورية.^{١٣} وتناقلت هذين الخبرين أيضاً أخباراً من مصادر الثورة السورية، الأمر الذي يزيد في درجة صدقية هذه الادعاءات بالتعذيب والموت.

الجانب الإنساني خلال الثورة السورية

بدأت الأمور تتجه نحو الخطورة في المخيمات في إثر اغتيال ضابطين من كبار الضباط في جيش التحرير الفلسطيني.

وتعرضت عائلتان فلسطينيتان في حمص للقتل في المجزرة التي شهدتها الحي في ١٢ آذار / مارس ٢٠١٢، والتي ذهب ضحيتها ٧٤ مدنياً، كما شهد مخيم اليرموك تفجير سيارة مفخخة في منطقة شارع الثلاثين في الشهر نفسه.^{١٤} وفي أواسط نيسان / أبريل ٢٠١٢، استهدفت عبوة ناسفة أحد مؤيدي النظام السوري المدعو جهاد كعوش وهو سائق لأحد مسؤولي الفصائل الفلسطينية.^{١٥} دلالة على بدء عمليات الانتقام المسلح في المخيمات.

لا يبدو الوضع الفلسطيني في سورية سهلاً، وإنما تظهر القضية مركبة ومعقدة، فالوضع الذاتي الفلسطيني لا يساعد في تحمل المسؤولية عن اللاجئيين الفلسطينيين في سورية، وخصوصاً في ظل الانقسام العمودي الشديد في التشكيل السياسي الفلسطيني، من منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها إلى الفصائل خارج المنظمة. ومن جهة أخرى، فإن الظرف الموضوعي في سياق الثورة السورية لا يشير إلى خيارات آمنة تمكّن الفلسطينيين من اتخاذ موقف رسمي ربما يحملون أعباءه مستقبلاً مع تغير الموازين واتجاهات انتهاء الأزمة. ويبدو أن الناشطين الفلسطينيين في الثورة يعلمون أن حالهم هي حال الناشطين السوريين بغياب الحد الأدنى من آليات الحماية للفلسطينيين والسوريين معاً، فيبدو أن رهانهم الأساسي هو على ما يتحقق من آليات مراقبة وحماية عربية - دولية، ضعيفة أصلاً، أو على نجاح الثورة نفسها.

وإذا كان المستوى السياسي على هذه الدرجة من التعقيد فإن الاهتمام بالمستوى الإنساني الذي يعمل على تخفيف حجم الخسائر بجميع أبعادها يتطلب تواصلاً مع الهيئات الدولية ذات الصلة وعلى رأسها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، كما يتطلب تدخل جامعة الدول العربية بشكل حقيقي مع الدول المضيفة لتسهيل وتحسين أوضاع استضافة اللاجئين الفلسطينيين، وهو أمر يقع رسمياً ودبلوماسياً على عاتق منظمة التحرير الفلسطينية.^{١٦}

ففي لبنان، لم تتخذ الحكومة اللبنانية قراراً يساوي بين السوريين والفلسطينيين من حملة الوثيقة السورية في حال اضطروا تحت وطأة العنف إلى النزوح من سورية إلى لبنان على غرار آلاف اللاجئين السوريين اليوم في لبنان، الأمر الذي اضطر المنظمة الحقوقية هيومن رايتس ووتش إلى أن تبعت برسالة إلى

جامعة الدول العربية تطلب فيها من الجامعة مخاطبة الحكومة اللبنانية وغيرها من الأطراف لمعاملة أي لاجئ فلسطيني - سوري يضطر إلى مغادرة سورية على غرار معاملة الحكومة اللبنانية للاجئين السوريين.^{١٧} ونزح إلى الأردن مئات الفلسطينيين من حملة الوثيقة السورية ضمن من نزح من السوريين في درعا، لكن ظروف استضافة الفلسطينيين تختلف عن أشقائهم السوريين، إذ يقبع النازحون الفلسطينيون في مخيم البشابشة، تحت حراسة أمنية مشددة، وفي أوضاع أشبه بمعسكرات الاعتقال، ولا يُسمح لهم بالخروج والتجوال كغيرهم من النازحين السوريين، وفقاً لما تناقلته وسائل إعلام متعددة على لسان النائب الأردني صالح مرجان درويش.^{١٨}

استنتاجات

واقع اللاجئين الفلسطينيين في سورية منقسم إزاء الثورة السورية، وإن كان الخط العام والغالب وفقاً لمؤشرات التظاهرات المعارضة للنظام السوري، ولأعداد الشهداء والمعتقلين، يشير إلى أن القوة الداعمة للثورة في الشارع الفلسطيني أكبر من القوة المؤيدة للنظام، وتبدو هذه الحال طبيعية في ظل الاندماج الاجتماعي الشديد بين الشعبين السوري والفلسطيني، وتوفر الشروط الذاتية والموضوعية للتأثر الفلسطيني في سورية بشكل مباشر بما يجري حوله من أحداث.

ويبدو أيضاً أن التغييرات التي ستطرأ على الشارع الفلسطيني في سورية ستكون امتداداً لما سيشهده الشارع السوري من تطورات، وإن كانت ردة الفعل الموازية لما يجري على الأرض في الواقع الفلسطيني في سورية ستكون متأخرة بمسافة زمنية عن المحيط بسبب الخصوصية الفلسطينية في سورية.

وعدا مشاركة ناشطين فلسطينيين في أنشطة الثورة بما فيها التظاهرات غالباً خارج المخيمات، وأحياناً داخلها، فإن المخيمات في سورية قد تشهد أيضاً عنفاً مسلحاً أسوة بما يجري في أنحاء البلد، فيمتد "الجيش السوري الحر" إلى المخيمات، وتتوفر مؤشرات هذا الامتداد بعد أحداث العنف التي طالت المخيمات في كل من درعا ودمشق وحمص واللاذقية.

وقد تمتد الأزمة أكثر من ذلك فينخرط المجتمع الفلسطيني في الثورة بشكل كلي، وهذا يعني أن تتحول المخيمات إلى بؤر اعتصامات وأمكنة مواجهات (أو "حرب أهلية" فلسطينية - فلسطينية)، بسبب الانقسام الفصائلي الشديد إزاء ما يجري في سورية من جهة، والانقسام بين الفصائل المسيطرة والحراك الشبابي الفلسطيني المؤيد للثورة من جهة أخرى.

ومع غياب الدور الفعلي لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، تواجه الحالة الفلسطينية احتمال الفوضى، فالانخراط الفلسطيني في الثورة ليس له مرجعية وطنية لأنه يتخذ شكل مجموعات العمل الشعبية المتباعدة. فحال الحراك الفلسطيني في سورية تشبه حال موجة الثورات العربية بما تحمله من إيجابيات المبادرة الذاتية المستقلة وسلبات ضعف التنسيق وتشكيل مرجعيات، لكن يضاف إليها خصوصية غياب منظمة التحرير الفلسطينية في بلاد الشتات.

وبالمثل فإن ما ستؤول إليه الثورة في سورية، سينعكس مباشرة على الحالة الفلسطينية في سورية. ■

المصادر

- ١ نضال بيطاري، "إشكالية وحدة المشروع السياسي الفلسطيني"، أطروحة ماجستير (دمشق: جامعة دمشق، ٢٠١٠)، ص ١١٠.
- ٢ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، "ملف المخيمات"، في الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=102>
- ٣ مؤسسة العلوم الاجتماعية التطبيقية النرويجية، "اللاجئون الفلسطينيون في سوريا: المصادر البشرية والاقتصادية والأوضاع المعيشية - دراسة تحليلية" (دمشق: الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب، المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطيني، مؤسسة العلوم الاجتماعية التطبيقية النرويجية، ٢٠٠٤)، ص ١٥٩.
- ٤ مقابلة مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، قناة "العربية"، ٢٠١٢/٢/٧، في الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.alarabiya.net/programs/2012/02/07/193066.html>
- ٥ نضال بيطاري، "حقائق وأحداث مسيرتي العودة"، موقع "معلومة: سياسية شرق أوسطي" الإلكتروني: <http://www.maalouma.org/files4.html>
- ٦ "قيادة حماس غادرت سوريا"، "السفير" (بيروت)، ٢٠١٢/٢/٢٧.
- ٧ نبيل قصير، "فلسطينيو المخيمات السورية: ضحايا القضية وأيتام الفصائل"، "الحياة" (لندن)، ٢٠١٢/٢/١٤.
- ٨ عن محاضر اجتماعات مجموعات العمل الفلسطينية خلال الثورة السورية، غير منشورة.
- ٩ "منظمة التحرير الفلسطينية تدين بشدة اقتحام مخيم الرمل وتهجير سكانه"، "الحياة" (لندن)، ٢٠١١/٨/١٦.
- ١٠ كمال حسين، "الفلسطينيون في سوريا: قمع السلطة وتواطؤ الفصائل.. ونسيان العالم"، "الحياة" (لندن)، ٢٠١٢/٢/٢٤.
- ١١ ياسر قشلق، "يوم غضب سوري.. لنخرج جميعاً"، الموقع الإلكتروني لياسر قشلق: <http://kashlakyasser.blogspot.com/2011/02/blog-post.html>
- ١٢ حسين، مصدر سبق ذكره.
- ١٣ المصدر نفسه.
- ١٤ كمال حسين، "مخيم اليرموك في دمشق تحت أنظار النظام"، "الحياة" (لندن)، ٢٠١٢/٣/٢٦.
- ١٥ موقع "شبكة يرموك" الإلكتروني: <http://www.yarmouk.org/news/490?language=arabic1,ru>
- ١٦ نضال بيطاري، "اللاجئون الفلسطينيون في سوريا: قلق الوجود وجحيم النزوح"، "السفير" (بيروت)، ٢٠١٢/٤/٢١.

“Letter to Arab league on Syrian Refugees”, 15/3/2012, via Human Rights Watch, ١٧

<http://www.hrw.org/news/2012/03/16/letter-arab-league-syrian-refugees>

١٨ “نائب في البرلمان يتحدث عن ظروف أشبه بالاعتقال لمئات الفارين”، “القدس العربي” (لندن)،
٢٠١٢/٤/٢.

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات

من أوصلو إلى خريطة الطريق

أحمد قريع (أبو علاء)

١

مفاوضات أوصلو

١٩٩٣

٥٣١ صفحة ١٥ دولاراً (تجليداً عادياً)

٢٠ دولاراً (تجليداً فنياً)

٢

مفاوضات كامب ديفيد

(طابا واستوكهولم)

١٩٩٥ - ٢٠٠٠

٥٠٥ صفحة ١٥ دولاراً (تجليداً عادياً)

٢٠ دولاراً (تجليداً فنياً)